



زبدۃ الاصل فی الامامیۃ

مؤلف شیخ محمد الدین الدیوب

کتابخانه

۴۵

المجلد ۱

۱۸۰۸

۱۸۰۸

A. 606



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تأليف: ميرزا محمد باقر

مكتبة الميرزا محمد باقر





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
يُفَحُّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَالَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ السَّعْيَ أَجْرُهُمْ يَسُدُّ لِمِثْلِهِ شَفَعَةُ رَبِّهِمْ



وَالَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ السَّعْيَ أَجْرُهُمْ يَسُدُّ لِمِثْلِهِ شَفَعَةُ رَبِّهِمْ

وَالَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ السَّعْيَ أَجْرُهُمْ يَسُدُّ لِمِثْلِهِ شَفَعَةُ رَبِّهِمْ  
جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ فِرْعَوْنَ كَذِبًا عَلِيمًا  
دَرَجَاتٍ لِكُلِّ فَتْنَةٍ أَسَدًا لِمَنْ يَرْتَدَّ







حكمة عند المليك او حصولها عنده او صفته توجب لها كونه  
 لا حصل التقيض فدخل الاحاسر او صفته تحل بها امر معنوي لم يات  
 به فخرج ومعنوية ما علم به علم كل واحد بوجوده لا لوجبه و لا  
 ولا براهه اذ حصوله لاشي غير متصوره وانتاع التقيض لمادة او حسن  
 لا يفيقه الا مكان نظر الى قدرته الله سبحانه وقد يظن منافاة  
 مطلق التجوير الجرم و به مافيه ثم انكناذ عانا للنبه فتصديق  
 والا فتصوره كل من كل غير يدعي للكسبي ولا كسبي للبدعي ولزوم  
 طلب المعلوم المعلق وليس يدعي التصور ما دعي الحاجب تعلقه  
 عليل ايجو طلب اسبط بالرسم واستغناء المركب عن الطلب الذكر  
 النفس ان امتنع نقضه مطلقا فكم مر علم او عند الذكر فاعتقاده  
 او كما قال الرازي ظن والمزج و حكم والتساوي شك **فصل**  
 متبع الصدق على كثرة تجزئ وجائزه كل فان فاقه لثوبلا  
 مصداقة فتبائن وبالعكس متساويان كنقيضها ومعها  
 من واحد علم واخص مطلقا بعكس نقيضها ومنها آمن وجوبها  
 نقيضها جري كالاولين **فصل** ذاتي الماقيتيا لا يمكن

**زبدة الاصول**

في قوله قد علم به علم كل واحد بوجوده لا لوجبه و لا  
 لا حصل التقيض فدخل الاحاسر او صفته تحل بها امر معنوي لم يات  
 به فخرج ومعنوية ما علم به علم كل واحد بوجوده لا لوجبه و لا  
 ولا براهه اذ حصوله لاشي غير متصوره وانتاع التقيض لمادة او حسن  
 لا يفيقه الا مكان نظر الى قدرته الله سبحانه وقد يظن منافاة  
 مطلق التجوير الجرم و به مافيه ثم انكناذ عانا للنبه فتصديق  
 والا فتصوره كل من كل غير يدعي للكسبي ولا كسبي للبدعي ولزوم  
 طلب المعلوم المعلق وليس يدعي التصور ما دعي الحاجب تعلقه  
 عليل ايجو طلب اسبط بالرسم واستغناء المركب عن الطلب الذكر  
 النفس ان امتنع نقضه مطلقا فكم مر علم او عند الذكر فاعتقاده  
 او كما قال الرازي ظن والمزج و حكم والتساوي شك **فصل**  
 متبع الصدق على كثرة تجزئ وجائزه كل فان فاقه لثوبلا  
 مصداقة فتبائن وبالعكس متساويان كنقيضها ومعها  
 من واحد علم واخص مطلقا بعكس نقيضها ومنها آمن وجوبها  
 نقيضها جري كالاولين **فصل** ذاتي الماقيتيا لا يمكن

في قوله قد علم به علم كل واحد بوجوده لا لوجبه و لا  
 لا حصل التقيض فدخل الاحاسر او صفته تحل بها امر معنوي لم يات  
 به فخرج ومعنوية ما علم به علم كل واحد بوجوده لا لوجبه و لا  
 ولا براهه اذ حصوله لاشي غير متصوره وانتاع التقيض لمادة او حسن  
 لا يفيقه الا مكان نظر الى قدرته الله سبحانه وقد يظن منافاة  
 مطلق التجوير الجرم و به مافيه ثم انكناذ عانا للنبه فتصديق  
 والا فتصوره كل من كل غير يدعي للكسبي ولا كسبي للبدعي ولزوم  
 طلب المعلوم المعلق وليس يدعي التصور ما دعي الحاجب تعلقه  
 عليل ايجو طلب اسبط بالرسم واستغناء المركب عن الطلب الذكر  
 النفس ان امتنع نقضه مطلقا فكم مر علم او عند الذكر فاعتقاده  
 او كما قال الرازي ظن والمزج و حكم والتساوي شك **فصل**  
 متبع الصدق على كثرة تجزئ وجائزه كل فان فاقه لثوبلا  
 مصداقة فتبائن وبالعكس متساويان كنقيضها ومعها  
 من واحد علم واخص مطلقا بعكس نقيضها ومنها آمن وجوبها  
 نقيضها جري كالاولين **فصل** ذاتي الماقيتيا لا يمكن











رَبِّيَّةُ الْأَصْحَابِ

فان قيل ان هذه الاصول هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم  
 فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم

اول يوم مجازية المعنى الزمان والغافل واستعماله في الزمان  
 الاصل الحقيقي خسر الاستنباط بالاتفاق والنفع الى  
 لا يفيد وضع المجاز على ما من ثم لا وقيل يجوز جرحه عن محل  
 النزاع اذ هو الم يطرد على الحل وصفه وجودي ينافي الاول كما  
 المحصول وغيره فاطلاق الزمان والقائم على القضاء والقفا  
 مجازات فاما لا السلق والرازي بعد هما مقترح بقا كراهة  
 الطعنة بالسحن بالشمس بعد برده على هذا الاصل كما ترى  
**فصل** لا يشترط الاقتصار بالمبدء في المشتق وان غلب  
 واستدل بصدق الموم والشارب مع قيام الام والضرورية  
 وفيه ان المبدء هو الة اثيره لا اثره ويمكن الاستدلال بصدق  
 العالم والقادر والخالق عليه سبحانه والهيئة ثمانية ولا قيام  
 للخلق بهم وتثبتوا بالاستقرار ويلزمهم وضع احلاق الموجود  
 والصفات على الشيء والواجب على الصلة لحيثية الوجود  
 برغم وقيام الصو بالهواء وجلهم الوجه من الكلام التقسيم  
 والحق ان للجن من الطرفين الاول وهو الاستقرار ثم تثبت

فان قيل ان هذه الاصول هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم  
 فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم

فان قيل ان هذه الاصول هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم  
 فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم

فان قيل ان هذه الاصول هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم  
 فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم فان قيل هي اصول الدين والادب والسياسة والعلوم



على قوله الاول في  
 قوله الثاني في  
 قوله الثالث في  
 قوله الرابع في  
 قوله الخامس في  
 قوله السادس في  
 قوله السابع في  
 قوله الثامن في  
 قوله التاسع في  
 قوله العاشر في  
 قوله الحادي عشر في  
 قوله الثاني عشر في  
 قوله الثالث عشر في  
 قوله الرابع عشر في  
 قوله الخامس عشر في  
 قوله السادس عشر في  
 قوله السابع عشر في  
 قوله الثامن عشر في  
 قوله التاسع عشر في  
 قوله العشرون في

ارادة خلقه سبحانه جوهر الصنم وهو العمل فلا يتم استدلالهم  
 بما على خلق العمل دعوى البيضاء واللوثة غير صمدية  
 التوقف لا بوجه كما في القدرة والمقدور **قصة**  
 لو نقص طرد الحمد بعد تحييه باخبر في الزوال لكان اظهر  
 نصراحتا الوعد والوعيد و ارادة الكافرين بذلك الخطا  
 ان اصلحتا الطرد اصلحت العكس بالاباحة كزيادة الاتفا  
 والتخدير اذ حكم بحكمة الوصي فيضاهي او الوضع وملاجه  
 ايها اسقطه ولم ينح اهل اول بالصرح بل عم بما يشمل لضم  
 فيرد عليه النقص بكثير من الايات كما يرد على المخصص والنقص  
 بآية ومن اقبل من مؤمن الصراحتا في التعميم والتحليل  
 في الحكم والاجماع على خلافه لم يثبت **فضل استحقاق**  
 المدح على العدل والاحسان والزم على الظلم والعدوان  
 ضروري فيشهد به الوجدان وتحكم به نفاة الاويان  
 الحسن والقبح على صفة الكمال وموافقة الفرض **نقصها**  
 وانكرها في المذكورات بالمعنى المتعارف فذلك ما يرد في قوله

في قوله الاول في  
 في قوله الثاني في  
 في قوله الثالث في  
 في قوله الرابع في  
 في قوله الخامس في  
 في قوله السادس في  
 في قوله السابع في  
 في قوله الثامن في  
 في قوله التاسع في  
 في قوله العاشر في  
 في قوله الحادي عشر في  
 في قوله الثاني عشر في  
 في قوله الثالث عشر في  
 في قوله الرابع عشر في  
 في قوله الخامس عشر في  
 في قوله السادس عشر في  
 في قوله السابع عشر في  
 في قوله الثامن عشر في  
 في قوله التاسع عشر في  
 في قوله العشرون في  
 في قوله الحادي والعشرين في  
 في قوله الثاني والعشرين في  
 في قوله الثالث والعشرين في  
 في قوله الرابع والعشرين في  
 في قوله الخامس والعشرين في  
 في قوله السادس والعشرين في  
 في قوله السابع والعشرين في  
 في قوله الثامن والعشرين في  
 في قوله التاسع والعشرين في  
 في قوله الثلاثين في

**زبدة الاصول**  
 ١٢  
 الحمد لله

في قوله الاول في  
 في قوله الثاني في  
 في قوله الثالث في  
 في قوله الرابع في  
 في قوله الخامس في  
 في قوله السادس في  
 في قوله السابع في  
 في قوله الثامن في  
 في قوله التاسع في  
 في قوله العاشر في  
 في قوله الحادي عشر في  
 في قوله الثاني عشر في  
 في قوله الثالث عشر في  
 في قوله الرابع عشر في  
 في قوله الخامس عشر في  
 في قوله السادس عشر في  
 في قوله السابع عشر في  
 في قوله الثامن عشر في  
 في قوله التاسع عشر في  
 في قوله العشرون في





[illegible]

فصل فی مختصر و خلاصہ  
و تفصیل معاً و انسجام  
کرم و قوت و عجب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عقلاً آدمي منقطع بل مفسد لا والاذن والسمع معلوم  
عقلاً كالاستقلال بجهد الغير والعلم باستحقاق من اقتصر من  
النفس على اتل ما حصل بالحجة **فصل** الواجب  
ما يستحق تأمله لا الى بدن وقوا ولا نقص باجرتي الاربع في الاربع  
لا اعتبارهما في الاولتين اذا تركنا وقس عليه الواحد على احدي  
الثلاث في السمع والتبصير ياد فما ان فرض فان فعل في وقته  
المقدرة او لا فاداءه او ثانيا لتدركه نقص فاعادة او بعده  
بامر جديد فقصاً او قبله باذن تقديم وكذا المستحب  
وقد علم بذلك ضرورة ما ولا نقص باداء صدرك الواحد  
واعادة المنفرد في جماعة وقصاً مفسد الحج للوقتية بالنقص  
والنقص به والتصيق بالامساك **فصل** الموسع فضل  
وقته عنه والمضيق ما ساواه او نقص عنه كقدر الركعة  
بعد غسل الجفء والكل وقت للاول لا اوله وبعد قضاء  
كيعض الشافعية ولا اخرة وقبله نفل كيعض الحنفية ولا  
هو مراعى كالكركخي بل الواجب احداً لا شيئاً من ثمانية التمام

[illegible]

زبده کا  
 ۶

والله اعلم بالصواب

نصف من

الوقت لاطلاق المهر من غير تقييد وعدم الاثم في المأخوذ  
 وبطلان الصلوة قبل الوقت تنمة الشيخ والمرضى على  
 التحير الى الضيق بين الفصل والغرم عليه وواقعهما ابن زهرة و  
 ابن البربرج وهو فري خلافا للحنف والعلاقة واتباعهما  
 لنا حلو تركه عن بدل في النجاسة وكما اثم يخرج عن الوجوب  
 ولزوم تساويه قبل الوقت وفيه اوجه اقتضاء البدلية  
 المسقوط رأسا وخلق الامرهما تستفي والقطع بامتنال  
 المصلحة لامن جمعتا والجواب عما عرفت فله في كل جزء قبل  
 الضيق لا مطلقا وخلق عنها لا يمنع ثبوتها لليل والبدل  
 هذا تابع مسبب عن تركه مبدله الواجب اذ ان كونه سببا للظن  
 بوقوع الكفائي عند تركه ولا مشاكحة في اطلاق البدل  
 على مثله وكون الغرم من احكام الايمان كايما في  
 بدليته وقت تنمة طأن الموت في جزء من الوقت  
 يعصى بتركه قبل اذ مات وان بقي ففي المعصيان نظر  
 وهو اداء والقاضي قضاء وما وقتته العمرك وظان

في وقت تنمة المهر من غير تقييد وعدم الاثم في المأخوذ  
 وبطلان الصلوة قبل الوقت تنمة الشيخ والمرضى على  
 التحير الى الضيق بين الفصل والغرم عليه وواقعهما ابن زهرة و  
 ابن البربرج وهو فري خلافا للحنف والعلاقة واتباعهما  
 لنا حلو تركه عن بدل في النجاسة وكما اثم يخرج عن الوجوب  
 ولزوم تساويه قبل الوقت وفيه اوجه اقتضاء البدلية  
 المسقوط رأسا وخلق الامرهما تستفي والقطع بامتنال  
 المصلحة لامن جمعتا والجواب عما عرفت فله في كل جزء قبل  
 الضيق لا مطلقا وخلق عنها لا يمنع ثبوتها لليل والبدل  
 هذا تابع مسبب عن تركه مبدله الواجب اذ ان كونه سببا للظن  
 بوقوع الكفائي عند تركه ولا مشاكحة في اطلاق البدل  
 على مثله وكون الغرم من احكام الايمان كايما في  
 بدليته وقت تنمة طأن الموت في جزء من الوقت  
 يعصى بتركه قبل اذ مات وان بقي ففي المعصيان نظر  
 وهو اداء والقاضي قضاء وما وقتته العمرك وظان

زبدة الاصول

في وقت تنمة المهر من غير تقييد وعدم الاثم في المأخوذ  
 وبطلان الصلوة قبل الوقت تنمة الشيخ والمرضى على  
 التحير الى الضيق بين الفصل والغرم عليه وواقعهما ابن زهرة و  
 ابن البربرج وهو فري خلافا للحنف والعلاقة واتباعهما  
 لنا حلو تركه عن بدل في النجاسة وكما اثم يخرج عن الوجوب  
 ولزوم تساويه قبل الوقت وفيه اوجه اقتضاء البدلية  
 المسقوط رأسا وخلق الامرهما تستفي والقطع بامتنال  
 المصلحة لامن جمعتا والجواب عما عرفت فله في كل جزء قبل  
 الضيق لا مطلقا وخلق عنها لا يمنع ثبوتها لليل والبدل  
 هذا تابع مسبب عن تركه مبدله الواجب اذ ان كونه سببا للظن  
 بوقوع الكفائي عند تركه ولا مشاكحة في اطلاق البدل  
 على مثله وكون الغرم من احكام الايمان كايما في  
 بدليته وقت تنمة طأن الموت في جزء من الوقت  
 يعصى بتركه قبل اذ مات وان بقي ففي المعصيان نظر  
 وهو اداء والقاضي قضاء وما وقتته العمرك وظان

في وقت تنمة المهر من غير تقييد وعدم الاثم في المأخوذ  
 وبطلان الصلوة قبل الوقت تنمة الشيخ والمرضى على  
 التحير الى الضيق بين الفصل والغرم عليه وواقعهما ابن زهرة و  
 ابن البربرج وهو فري خلافا للحنف والعلاقة واتباعهما  
 لنا حلو تركه عن بدل في النجاسة وكما اثم يخرج عن الوجوب  
 ولزوم تساويه قبل الوقت وفيه اوجه اقتضاء البدلية  
 المسقوط رأسا وخلق الامرهما تستفي والقطع بامتنال  
 المصلحة لامن جمعتا والجواب عما عرفت فله في كل جزء قبل  
 الضيق لا مطلقا وخلق عنها لا يمنع ثبوتها لليل والبدل  
 هذا تابع مسبب عن تركه مبدله الواجب اذ ان كونه سببا للظن  
 بوقوع الكفائي عند تركه ولا مشاكحة في اطلاق البدل  
 على مثله وكون الغرم من احكام الايمان كايما في  
 بدليته وقت تنمة طأن الموت في جزء من الوقت  
 يعصى بتركه قبل اذ مات وان بقي ففي المعصيان نظر  
 وهو اداء والقاضي قضاء وما وقتته العمرك وظان





[illegible]



زبدة الاصول

41

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فنی قانون ۱۱ - جس سے ان کے









فصل في بيان العمل في الجهاد بلوهم وعظم وضعهم و  
 ايمانهم واكتفى الشيخ على ايمان بالعدالة مخجاً عمل الطائفة  
 الجبرائيلية وسماعة وبن فضل واصلهم ولسن في الثالثة  
 حجة عليه لئلا صدر الفاسق عليه السلام في هذا الموضع  
 مبدئاً لمحمد ونصره صاحب هذه هذه ووجه جامع التوفيق  
 التفسير لا ارفع الوثوق بعدالة آية المؤمنين من احكامنا  
 واصاما يقتل عن بعض المحققين من تفسير ايمان بن عثمان  
 مع توثيق الاحكام لم يثبت لم يخص حجة على الشيخ  
 واما الضبط فيه اربعة الذكر على السجدة وفريق اعلى  
 العدل عن شرطها من نقل ما لم يضبطه ورواهم  
 منها عن نقله صاحبها من غير مضبوط او غير ضابط  
 فصل في تركيبة العدل الواحد الامامي كافية في الرواية  
 وفاقاً للشيخ والعامة وسائر المتأخرين خلافاً للتحقق  
 ابتداءه ولا يراه الاضطرار في الفرع على الاصل ولذا لا  
 آية التثبت على عدم قبول خبر الواحد الامام في دليل

في قوله عليه السلام في الجهاد بلوهم وعظم وضعهم و  
 ايمانهم واكتفى الشيخ على ايمان بالعدالة مخجاً عمل الطائفة  
 الجبرائيلية وسماعة وبن فضل واصلهم ولسن في الثالثة  
 حجة عليه لئلا صدر الفاسق عليه السلام في هذا الموضع  
 مبدئاً لمحمد ونصره صاحب هذه هذه ووجه جامع التوفيق  
 التفسير لا ارفع الوثوق بعدالة آية المؤمنين من احكامنا  
 واصاما يقتل عن بعض المحققين من تفسير ايمان بن عثمان  
 مع توثيق الاحكام لم يثبت لم يخص حجة على الشيخ  
 واما الضبط فيه اربعة الذكر على السجدة وفريق اعلى  
 العدل عن شرطها من نقل ما لم يضبطه ورواهم  
 منها عن نقله صاحبها من غير مضبوط او غير ضابط  
 فصل في تركيبة العدل الواحد الامامي كافية في الرواية  
 وفاقاً للشيخ والعامة وسائر المتأخرين خلافاً للتحقق  
 ابتداءه ولا يراه الاضطرار في الفرع على الاصل ولذا لا  
 آية التثبت على عدم قبول خبر الواحد الامام في دليل







[illegible][illegible]

١٠ قوله اوجز بالاعتراض  
 ١١ قوله ان القياس قبل من  
 ١٢ قوله ان القياس قبل من  
 ١٣ قوله ان القياس قبل من  
 ١٤ قوله ان القياس قبل من  
 ١٥ قوله ان القياس قبل من  
 ١٦ قوله ان القياس قبل من  
 ١٧ قوله ان القياس قبل من  
 ١٨ قوله ان القياس قبل من  
 ١٩ قوله ان القياس قبل من  
 ٢٠ قوله ان القياس قبل من

اصحابنا و خلافا للترغبي والمطلب الحنفية واكثر المتكلمين  
 لنا ثبت الحكم لو لا عدم تحقق ما يزيد نظير بقاؤه و  
 كونه لم يتقرر المعجز فانه البعده او ترا وفيه ما فيه وبعد  
 ارسال المكاتب الهدايا من المعد ستها وكما زالتك  
 في ذفر حجة كالتك في بقائها قالوا حكم من عار عن زبد  
 سقائه في الدار سقته وبله الثاني مع اعتضاد هاه  
 مطروحة قلنا العادة بالخروج تاضد غاطه المنبت  
 ابعد من الثاني قلنا نيب القياس مساواة اذرع  
 الاصل في علمه حكمه او اجراء حكم الاصل في الفرع جملهم  
 وقد علمت بذلك اركان الاربعة وليس حجة عندنا الا  
 طريق المولوية ومفصوص العلة ان جعلنا منه لنا  
 قوله ثم ولا تقف ما ليس لك به علم وان تقولوا على  
 الله ان الظن لا يضي من الحق شيئا خرج ما خرج بدليل  
 فيبقى الباقي وقوله فاذا فعلوا ذلك فقد صلوا اعظم  
 فتنة قوم يقبسون الامور برأهم واجماع المتر على رفعت

رتبة الاصول  
 ١٠ قوله ان القياس قبل من  
 ١١ قوله ان القياس قبل من  
 ١٢ قوله ان القياس قبل من  
 ١٣ قوله ان القياس قبل من  
 ١٤ قوله ان القياس قبل من  
 ١٥ قوله ان القياس قبل من  
 ١٦ قوله ان القياس قبل من  
 ١٧ قوله ان القياس قبل من  
 ١٨ قوله ان القياس قبل من  
 ١٩ قوله ان القياس قبل من  
 ٢٠ قوله ان القياس قبل من

١٠ قوله ان القياس قبل من  
 ١١ قوله ان القياس قبل من  
 ١٢ قوله ان القياس قبل من  
 ١٣ قوله ان القياس قبل من  
 ١٤ قوله ان القياس قبل من  
 ١٥ قوله ان القياس قبل من  
 ١٦ قوله ان القياس قبل من  
 ١٧ قوله ان القياس قبل من  
 ١٨ قوله ان القياس قبل من  
 ١٩ قوله ان القياس قبل من  
 ٢٠ قوله ان القياس قبل من



هذا هو الأصل في الولاية والكرامة من الصحابة كبر عباس  
 وبنو هاشم وغيرهم له مشهور فإن الاجتماع وحيت ان القياس  
 عندنا باطل من اصله فلا اثر في ذكر شرطه عدم المنع  
 الثالث في مشتركان الكتاب والسنة وفيه مطالب  
 المطلب الاول في الامر النهي الامر مطلب فعل بالقول  
 استعمال وصيغته فعل وماعنا هاضقة في الامكان  
 لا في الندب ولا فيهما لفظيا ولا معنويا ولا مع الاباحة فلا  
 في الكل مع التمهيد لشيوع احتياج السلف مطلقا  
 عليه بلا تكبر ولقوله ثم ما ضحك الاستجد اذ لم يذكر <sup>له</sup> المحذور  
 الذين يخالفون عن امره واذ قيل لم اركعوا لا يركعون  
 وقوله ص انما انا شافع لولا ان اشق ولعمد العقلاء ترك البعد  
 الاستتال بعد قول سياء افضل عسائرا والردا لا استعانة  
 لا ان المثنية والمجاز اود من الاستتار ودليل التفسير  
 قد ذكروا الوارد بعد الخطر لا باختصاص **فصل** لا  
 استعانة في صيغة الامر مجردة بوحدة ولا تكرا وهو من نصي

# زبدة الاصول

في الولاية والكرامة من الصحابة كبر عباس  
 وبنو هاشم وغيرهم له مشهور فإن الاجتماع وحيت ان القياس  
 عندنا باطل من اصله فلا اثر في ذكر شرطه عدم المنع  
 الثالث في مشتركان الكتاب والسنة وفيه مطالب  
 المطلب الاول في الامر النهي الامر مطلب فعل بالقول  
 استعمال وصيغته فعل وماعنا هاضقة في الامكان  
 لا في الندب ولا فيهما لفظيا ولا معنويا ولا مع الاباحة فلا  
 في الكل مع التمهيد لشيوع احتياج السلف مطلقا  
 عليه بلا تكبر ولقوله ثم ما ضحك الاستجد اذ لم يذكر <sup>له</sup> المحذور  
 الذين يخالفون عن امره واذ قيل لم اركعوا لا يركعون  
 وقوله ص انما انا شافع لولا ان اشق ولعمد العقلاء ترك البعد  
 الاستتال بعد قول سياء افضل عسائرا والردا لا استعانة  
 لا ان المثنية والمجاز اود من الاستتار ودليل التفسير  
 قد ذكروا الوارد بعد الخطر لا باختصاص **فصل** لا  
 استعانة في صيغة الامر مجردة بوحدة ولا تكرا وهو من نصي

وهو من نصي  
 في الولاية والكرامة من الصحابة كبر عباس  
 وبنو هاشم وغيرهم له مشهور فإن الاجتماع وحيت ان القياس  
 عندنا باطل من اصله فلا اثر في ذكر شرطه عدم المنع  
 الثالث في مشتركان الكتاب والسنة وفيه مطالب  
 المطلب الاول في الامر النهي الامر مطلب فعل بالقول  
 استعمال وصيغته فعل وماعنا هاضقة في الامكان  
 لا في الندب ولا فيهما لفظيا ولا معنويا ولا مع الاباحة فلا  
 في الكل مع التمهيد لشيوع احتياج السلف مطلقا  
 عليه بلا تكبر ولقوله ثم ما ضحك الاستجد اذ لم يذكر <sup>له</sup> المحذور  
 الذين يخالفون عن امره واذ قيل لم اركعوا لا يركعون  
 وقوله ص انما انا شافع لولا ان اشق ولعمد العقلاء ترك البعد  
 الاستتال بعد قول سياء افضل عسائرا والردا لا استعانة  
 لا ان المثنية والمجاز اود من الاستتار ودليل التفسير  
 قد ذكروا الوارد بعد الخطر لا باختصاص **فصل** لا  
 استعانة في صيغة الامر مجردة بوحدة ولا تكرا وهو من نصي



بالوقوف عند سبب العداوة  
في المسألة الأولى  
وقوله في الفروع  
التي ذكرها من خارج كما  
حكى أبو العزيم في الإلهام  
والنهي عن المنكر الخ  
التي ذكرها في الإلهام  
وفوقه الجادان خ  
للجنة مع

زبدة الاصول  
 ۳۴  
 الاشارة الى الامور المذكورة  
 ان قلنا بما قاله الكفار  
 من دعوى علمائنا  
 انهم لم يطلعوا على فساد  
 ما ذهبوا اليه من دعوى  
 العلماء من دعوى العلماء  
 انهم لم يطلعوا على فساد  
 ما ذهبوا اليه من دعوى  
 العلماء من دعوى العلماء

[illegible]

فلا يضر الذهول مع اتفاقه فيما حصل هذا المصلح له ولجرت  
من الجائنين مجال واسع ولو ابدل النعم عن الضد الخاص  
فعدم الامر به فيبطل لكان اقرب **فصل** في التبيين في اكثر  
على ان الامر بالمعروف لا يكفى في وجوب فضله لو ان له  
دلالة صم الخمر على صدم غير واحد ووجه ان اختصاصه  
الحسن به والاستاين بآه الالاداد والنسوة ضعيف  
قالوا امرنا بالصوم وبخمسه وبغوت الذرية لا امرنا بالاول  
الوقف كاجل الذم ويوم اذ اقلنا انما يخرج امرئ من  
الذمة فارق واستدراك الثالث مانع **فصل** في المطلوب  
بالامر بفعل جزمى مطابق للماهية لكونه لا يفتى في التماثل  
وقيل بل في التقيد والمطلوع ومنشأ النزاع الاختلاف  
وفي وجوده لا بشرط واثنى وجوده لا بوجوب افراده كالمطلوع  
ومطلقه لا ينافي مقيد هابل يشمله والقول بان منشأ  
النزاع عدم التفرقة بينهما بشرط لا وبشرط بعيد  
**فصل** في النهي للتحريم لتبادله ولذا انعقد على الفعل

۳۵









على وجه الخصوص في هذا الموضع  
 في قوله لا ينفك عن  
 في قوله لا ينفك عن  
 في قوله لا ينفك عن

وظرف قوله لا ينفك عنها في جملة لا ينفك عنها لا تعلية للغة  
 مع ان البحث في صيغ الجمع لا ينفك **فصل** التخصيص  
 قصر العلم على بعض مسمياته ويطلق على اقصه في كثره وهو  
 اما متصل هو الشرط والصفة وتعاينه في الابهض و  
 الاستثناء المتصل وبمفضل وهو بغيره أو يجوز في  
 ما خبرين الى واحد في غيره أم متصل وبمفضل في  
 قليل الى اثنين وفي خبرين انما جمع في ممد يولده لنا  
 انما يراد كل من في البدل ولم ير الا واحد اوله وليس  
 للمخالف ما يدل عليه **فصل** اقسام المحسنات في حجة  
 في الباقي وفيه لفظة خمسة افعال اذ انما افعال الجمع لنا  
 بقا ما هو واجبه في السند به و في الكثرة في صياح  
 العبد باهمال الكل لا يروى ما لا يروى في المنة في معية  
 تالموافقة في حجة في المنة في المنة في المنة في  
 بالليل وتحقق **فصل** في الابهض في الابهض في الابهض  
 او غيره كبير في الابهض في الابهض في الابهض

# رتبة الاصول

٣٥  
 في قوله لا ينفك عنها  
 في قوله لا ينفك عنها  
 في قوله لا ينفك عنها

في قوله لا ينفك عنها  
 في قوله لا ينفك عنها  
 في قوله لا ينفك عنها

هذا هو الذي كان عليه حالنا في هذه المسألة  
 من قبل أن نكتب هذا الكتاب وهو أن كل واحد من  
 العلماء قد كتب ما يرى من الأحكام الشرعية  
 في كتابه من غير أن يفرق بين ما هو ثابت  
 في الدين وبين ما هو متغير أو متشكك  
 في الأحكام الشرعية من غير أن يفرق بين  
 ما هو ثابت في الدين وبين ما هو متغير  
 أو متشكك في الأحكام الشرعية

المنافي واحتجاج الأمة بآية السقاة والطهار واللعان قالوا  
 لو علم الحجاز أخراج السبب بالاجتهاد كغيره ولكان نقله بلا  
 ثمر ولغات المطابقة ولحن من حلف لا تغذيت بكل قدز  
 بعد تغذ عندى قلنا القطع بأرادة دخوله مانع ومع  
 هذا المنع أولى مع معرفة السبب ثمرة والمطابقة بالزيادة  
 حاصله والسبب الحث عرف خاص فصل تخصيص  
 السنة بمثلها والإجماع والكتاب به وينفسر المتواتر كما خبر  
 الواحد عند الشيخ واتباعه وجزره العلامة وجماعة قبل  
 أن حصر قبله بقاطع وقيل بالوقف وما لايه المحقق  
 وهو اسلم المانعون لا يعارضون قطعا ولو خصص  
 لنسخ اذ هو تخصيص في الأركان الفصلون أما يعارض  
 به إذا ضعف العموم بالمجازية المجوزون أعمال الدليلين  
 أولى من طرح الواحد وقطع المتن ظني الكالة بها دمه  
 معاكسه فجمع بينهما وعدم النسخ للإجماع والضعف  
 بالمجازية غير لازم فصل اذينا في العام والخاص

هذا هو الذي كان عليه حالنا في هذه المسألة  
 من قبل أن نكتب هذا الكتاب وهو أن كل واحد من  
 العلماء قد كتب ما يرى من الأحكام الشرعية  
 في كتابه من غير أن يفرق بين ما هو ثابت  
 في الدين وبين ما هو متغير أو متشكك  
 في الأحكام الشرعية من غير أن يفرق بين  
 ما هو ثابت في الدين وبين ما هو متغير  
 أو متشكك في الأحكام الشرعية

### زبدة الأصول

ليس لك مع الله ولا مع الناس  
 كتاب يثبت بالاجتهاد  
 والمجمل بالدين  
 المانع من ذلك الدين  
 الذي قلته العامة  
 والخاصة في غاية  
 والاشارة من  
 محمد بن عبد الله

هذا هو الذي كان عليه حالنا في هذه المسألة  
 من قبل أن نكتب هذا الكتاب وهو أن كل واحد من  
 العلماء قد كتب ما يرى من الأحكام الشرعية  
 في كتابه من غير أن يفرق بين ما هو ثابت  
 في الدين وبين ما هو متغير أو متشكك  
 في الأحكام الشرعية من غير أن يفرق بين  
 ما هو ثابت في الدين وبين ما هو متغير  
 أو متشكك في الأحكام الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]











[illegible]



[illegible]

والله اعلم  
بما لا يعلمون

والله اعلم  
بما لا يعلمون

زینبہ العاصول

[illegible][illegible]





وإنما نسخ الحكم الشرعي  
بما هو من غير أن يكون  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره

ونسخ تقديم الصدقة وبيع اسمعيل ومساواة الرفع  
بالموت وكل نسخ كذلك والحق أن المقترض على كل من يعيق  
مستظهر **فصل** ينسخ الكتاب والسنة متواترا  
واحادا بالمثل والكتاب بالمتواترة وهي كالأحاديث  
بأحاديثها والإجماع لا ينسخ إلا أن يحقق قبل انقطاع  
الوحي وقد ينسخ التلاوة لا الحكم والعكس وهما معا  
ويجوز بالأشبق كما شؤا برضا وبلا بدل كما في  
الصدقة ومع قيدا لما يشهد لا يناقضه للتحصيل وإسبغ الذين  
ما يندرج المنهج الرابع في الاجتهاد واليقينية  
هـ يمكنه يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعي الفرعي من  
الأصل فعلا أو قوة قريبة العلامة ٢٠ النهاية استفرغ  
الوسع ٢ طلب الأمن بشئ من الأحكام الشرعية بحيث يفتي  
المؤمن عليه بسبب التفسير الحاربي استفرغ الفقيه الصريح  
في تحصيل الظن بحكم شرعي ووافقا للامتن في القعدة  
وراد بالفقيه من ما من الفوائد الاجنبية بعيدا عن الاستنباط

وإنما ينسخ الحكم الشرعي  
بما هو من غير أن يكون  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره

زبدة الأصول  
٢٩  
الاجتهاد ١٢ من  
ان الذي في انما لم يرد  
بما هو من غير أن يكون  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره

وإنما ينسخ الحكم الشرعي  
بما هو من غير أن يكون  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره  
فإن كان كذلك لم يكن  
مستلزما من غيره









فیضہ بخاری لاہور  
خانقاہ اہل السنۃ  
انوار النظر  
دام فیضہ  
الانبیاء لاہور

رفیقا اصول

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء  
والله اعلم بالصواب

على وجوب العلم باصول الدين والتقليد لا يحصل بحجج  
الكذب واجتماع النقيضين والخرج عن التقليد ووجوب  
النظر عندنا على الاكثاف بالشهادتين اعتمادا على  
ما شهد به عقولهم ودينهم من كلام سفيان والشيخ  
للحاجة عن الجدل وعدم النقل والالتزام لوضوح  
الامر عندهم مع قلة الشبه وانحسية ما يظن به النفس  
ممنوعة بل ما هي فيما تزد فيه الشبه والمنفعة فخرج في المقلد  
فليسلسل وينتهي الى ناظر ويلزم المحذور مع زيادة احتمال  
كذبه والرجوع الى المحصور ليس تقليدا ولا وقفة في غير  
ممنوعة والسؤال عن سيرة الانبياء السابقين هذه  
خلاصة ادلة الطرفين وللبحث في اكثرها مجال والى  
اشتراط القطع يرجع الكلام وانابة فشكل وبالله التمسك  
المنهج الخامس من الترجيعات التجميع تقديم اماره  
على اخي في العمل بموادها الحماجه اقران الاماره باتقوى  
به معارضتها ولا تقارض في قطعتين لاجماع النقيضين

[illegible]



[illegible]



# اعلان

اس کتاب کا حق تحشہ جناب جامع  
المعقول والمنقول حاوی الفروع والاصول جناب  
مجتہد العصر مولوی شہد محمد حسین صاحب قبلہ دام ظلہ العالی  
نے مطبع حنفی کو مہر فرمایا ہے لہذا کوئی حق دار اجازت فرم  
کہ تصدیق فرماوین عوض نفع نقصان نہ اوٹھائیں  
وما علینا الا البلاغ  
التمیز مرزا محمد علی مالک مطبع حنفی  
لکھنؤ نیا سن جدید



